التقرير الموجز للطاولة المستديرة مع

مؤسسة الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)

25 ديسمبر 2024

النظام العالمي الجديد

يشبه النظام الدولي الراهن، إلى حدٍّ كبير، النظام الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي وصفه المفكر الإيطالي، أنطونيو غرامشي، عام 1929، بصيغة بليغة قائلًا: "العالم القديم يُحْتَضَر، والعالم الجديد يكافح لِيُولَد؛ وهذه هي لحظة الوحوش". واليوم، يبدو أن النظام العالمي القائم على القواعد، والذي أُرسيت دعائمه بعد الحرب العالمية الثانية، يواجه صعوبات في البقاء، بينما لم يتبلور بعد نظامٌ جديد واضح المعالم.

يُرجَّح أن تؤثِّر حالة الشك المتزايدة إزاء قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة بشكل كبير في تشكُّل النظام الجديد في منطقة الشرق الأوسط. وتشير المعطيات إلى أن دولًا مثل مصر والإمارات والسعودية وتركيا بدأت في البحث عن تحالفات بديلة في آسيا، مثل تكتُّل "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون، رغم أن هذه الأطر لا تزال في مراحلها التأسيسية. سوف تشكل الساحة السورية اختبارًا حاسمًا لتركيا في الإقليم، إلا أن تعقيد المشهد السوري -بفعل تعدد الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة فيه، وطبيعة البلاد متعددة الأعراق- لا يُنذر بخير لمستقبل المشروع السوري بعد رحيل نظام الأسد. وستكون التطورات في سوريا عاملًا مفصليًّا في رسم ملامح النظام الإقليمي المقبل في الشرق الأوسط.

الناتو في الشرق الأوسط

عقب نهاية الحرب الباردة، سعى حلف شمال الأطلسي إلى توسيع علاقاته مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي عام 1994، أطلق مبادرة "الحوار المتوسطي" إطارًا للتعاون مع هذه الدول. وبعد عام واحد فقط، وتحديدًا في 1995، عمد الاتحاد الأوروبي إلى البناء على هذه الخطوة عبر إطلاق "الشراكة الأورومتوسطية" المعروفة بـ"عملية برشلونة"، والتي هدفت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي عام 2004، عزَّز الناتو انخراطه الإقليمي عبر إطلاق "مبادرة إسطنبول للتعاون"، التي تركز على دول الشرق الأوسط. وقد انضمت كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات إلى المبادرة، في حين تشارك كل من عُمَان والسعودية في بعض أنشطتها المحددة. وفي إطار هذه المبادرة، افتتح الناتو مركزًا إقليميًّا في الكويت، عام 2017. ومؤخرًا، في يوليو 2024، أعلن الحلف نيَّته افتتاح أول مكتب ارتباط له في الشرق الأوسط، وتحديدًا في الأردن، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة. وكان الناتو قد قرر، خلال احتفاله بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسه في واشنطن العام الماضي، تعزيز حضوره وانخراطه في قضايا الشرق الأوسط.

ورغم هذه المبادرات، فإن الحلف، بصفته تحالفًا عسكريًّا متعدد الأطراف، ظلَّ غائبًا فعليًّا عن مجريات الأحداث في المنطقة. إذ لجأت دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا إلى التحرك بصورة منفردة في ساحات مثل ليبيا وسوريا وأفغانستان، فيما جاء دور الناتو متأخرًا أو هامشيًّا -إن وُجد أصلًا- في معظم هذه الحالات.

تأثير عودة ترامب على الناتو والشرق الأوسط

لطالما مثَّل الشرق الأوسط مجالًا مهمًّا لاهتمام حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأحيانًا ساحةً لعملياته. ومن الضروري عدم الخلط بين سياسات الدول الأعضاء المنفردة وسلوكها الخارجي، والسياسات العامة لمنظومة الحلف، فثمة تمايز واضح بين الاثنين. إذ تسعى كل دولة إلى فرض أولوياتها الأمنية على أجندة الناتو؛ فالهجرة تمثل الهاجس الأمني الأساسي لإسبانيا، والإرهاب لتركيا، والتهديد الروسي لدول أوروبا الشرقية، بينما تنظر فرنسا إلى إفريقيا بوصفها مجال نفوذ حيويًّا.

هذه الأجندات المتباينة تتنافس على الموارد المحدودة المتاحة للحلف؛ ما يفرض على الناتو اتخاذ قرارات صعبة حول الأولويات. أما الولايات المتحدة، فقد حوَّلت بوصلتها في السنوات الأخيرة نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخصوصًا تجاه الصين. ونظرًا لموقعها المهيمن داخل الحلف، يمكنها توجيه أجندته بما يتوافق مع أولوياتها الأمنية. وبهذا، باتت منطقة الشرق الأوسط اليوم تقع ضمن دائرة الاهتمام الاستراتيجي للناتو، لاسيما فيما يتعلق بأمن تدفق النفط بشكل منتظم من الإقليم، يليه خطر التطرف المتنامي.

تبقى تركيا، عضو الناتو، عنصرَ توازنٍ يَحُول دون تجاوز الحلف حدوده في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، سواء من حيث التورط المفرط أو فتح الباب أمام انضمام إسرائيل للحلف.

أما إدارة دونالد ترامب، فهي تميل إلى العمل الأحادي الذي يخدم المصالح الأميركية فقط. ففكرة العمل متعدد الأطراف لا تحظى بأي اعتبار لديها، كما لا تولي أهمية كبيرة للناتو بحدِّ ذاته. لذا، فإن الحلف سيكون أمام خيارين: إما أن يساير واشنطن ويضحي بمصالحه استجابة لإملاءات ترامب، أو أن يواصل عمله دون التنسيق مع الولايات المتحدة طوال فترة وجود ترامب في البيت الأبيض.

الحسابات الجيوسياسية لتركيا

تُعَدُّ القيادة الأميركية أمرًا محوريًّا لفاعلية حلف الناتو. غير أن الولايات المتحدة تمر بأزمة داخلية مركبة -اجتماعية واقتصادية وسياسية- تُضْعِف من قدرتها على مواصلة أداء دورها قوةً مهيمنةً عالميًّا مما سيكون له أثر سلبي على الحلف. وقد انعكس هذا التراجع على الحلفاء، بما فيهم تركيا، الذين بدؤوا يفقدون الثقة بإرادة واشنطن أو قدرتها على الاستمرار في القيادة.

تقدمت أوكرانيا في خدمة أجندة الأمن الأطلسي، من دون أن تكون عضوًا في الحلف، كما أسهمت في دعم المشروع الأميركي للهيمنة العالمية، في وقت بدأت فيه الولايات المتحدة تنسحب تدريجيًّا من الشرق الأوسط وأوروبا، وتحديدًا منذ عهد الرئيس باراك أوباما. ويُعدُّ هذا التحول بالغ الأهمية بالنسبة إلى تركيا، التي ترتبط مصالحها الأمنية بكلتا المنطقتين.

أدَّى الانكفاء الأميركي إلى تآكل الثقة لدى حلفاء الولايات المتحدة في قيادتها، وإثارة الشكوك حيال إمكانية الاعتماد عليها في حال اندلاع أزمة مستقبلية. فرض هذا التراجع على حلفاء واشنطن التقليديين -وفي مقدِّمتهم المملكة العربية السعودية وتركيا- تبنِّي موقع "الدولة المتأرجحة" (أي الدولة التي توازن بين المحاور وفقًا لمصالحها، دون انحياز تام لأيٍّ منها). ويُعدُّ هذا التوجه منسجمًا تمامًا مع المبادئ التقليدية للسياسة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تعطي الأولوية للمصالح الوطنية على حساب الاصطفاف الكامل مع حلف شمال الأطلسي، أو الولايات المتحدة، أو الصين، أو روسيا.

تواجه تركيا تحديات عدَّة في إطار عضويتها في حلف الناتو، غير أن من الضروري أن تحافظ أنقرة على موقعها داخل الحلف، نظرًا لما تمنحه هذه العضوية من ميزات استراتيجية بما يشمل دورها في الشرق الأوسط أيضًا. وبما أن تركيا لا تزال خارج الاتحاد الأوروبي، فإن عضويتها في الناتو تُعدُّ السبيل الوحيدة لضمان دور فاعل لها في مستقبل القارة الأوروبية.

ستُمثِّل عملية تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل أولوية لإدارة ترامب المقبلة، ومن المرجَّح أن ينجح في تحقيق هذا الهدف خلال السنوات الأربع القادمة. ويُتوقع أن يتمحور النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط حول إسرائيل؛ الأمر الذي سيجعل من الصعب على إيران وتركيا إيجاد موطئ قدم لهما ضمن هذا الترتيب الجديد. وإسرائيل، من جهتها، لن تسمح لتركيا بالحصول على دور ضمن هذا النظام، خصوصًا في ظل العلاقات المتوترة التي تجمع أنقرة بعدد من الدول العربية السُّنيَّة، وعلى رأسها السعودية والإمارات. هذه القطيعة تُضاعف من صعوبة تجاوز الفيتو الإسرائيلي على الدور التركي في الإقليم.

وستزداد عزلة تركيا مع اكتمال مشروع الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا، الذي سيمر عبر إسرائيل متجاوزًا الأراضي التركية بالكامل. كما أن النظرة السائدة إلى تركيا باعتبارها قوة استعمارية سابقة في ليبيا تعرقل محاولاتها للتموضع هناك؛ ما يفسح المجال أمام مصر والإمارات للعب دور أكثر تأثيرًا في الشق السياسي من الملف الليبي، في حين تنحصر مساهمة أنقرة في الوساطة الدبلوماسية، من دون أن تنجح في فرض نفسها طرفًا مقرِّرًا.

الانعكاسات الجيوسياسية للأحداث في سوريا

غادرت إيران الأراضي السورية، وربما اللبنانية أيضًا؛ ما سوف يجعلها تلجأ إلى وكلائها في العراق أو اليمن لتَسلُّم راية النفوذ الإقليمي بعد سقوط مواقعها السابقة. وستجد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي نفسيهما مضطرَّين للتعامل مع هذا الواقع المتغير.

أما روسيا، فقد خرجت بدورها خاسرة من الساحة السورية، بعد سقوط نظام الأسد. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية التي تمثلها قاعدة طرطوس البحرية لمصالح موسكو في القارة الإفريقية، فإن روسيا لن تتخلى عنها بسهولة. غير أن الاحتفاظ بقاعدة حميميم الجوية قد يُشكِّل عبئًا ماليًّا يصعب تحمُّله على المدى الطويل. وسيُشكِّل هذا الوجود الروسي المتضائل في سوريا تحديًا مقبلًا لحلف الناتو.